

تحولات سلطة "حماس"

وإعادة إنتاج احتكار الحكم ومصادر القوة في قطاع غزة

(مسودة غير محررة، ليست للنشر)

م. تيسير محيسن

تمهيد

كشفت كثير من الأحداث، بما في ذلك جولة التصعيد الأخيرة 2022، عن طبيعة التحولات التي طرأت على السلوك السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" بعد سنوات من دخولها النظام السياسي الفلسطيني وسيطرتها المنفردة على قطاع غزة. تحولات تكشف عن رغبة الحركة بالحفاظ على حكمها وضمان استقراره، وبالوصول على الشرعية الدولية والإقليمية، وبالتالي حشد مزيد من الدعم والتأييد.

منذ نشأتها، في سبعينيات القرن الماضي، شهدت "حماس" ثلاث تحولات كبرى؛ لم تغير من طبيعتها السياسية جوهرية، سواء كانت حركة اجتماعية دعوية أم حركة مقاومة وطنية أم حزبا سياسيا يسعى للسلطة.

التحول الأول حدث عام 1987 مع انطلاقة الانتفاضة الجماهيرية وذلك بإعلان تأسيس حركة المقاومة الإسلامية وإصدار ميثاقها الذي شكل مرجعية لسلوكها وخطابها لفترة طويلة من الزمن قبل أن تلج النظام السياسي بعد فوزها بانتخابات 2006، وتحدث التحول الثاني حيث أصبحت حزبا سياسيا يقود سلطة. وبزعم مناكفة "فتح" وضغوط الرباعية وفرض الحصار، أحدثت الحركة انقلابا أسمته "حسما"، في نتيجته بسطت سيطرتها بالكامل على قطاع غزة. في هذه المرحلة بدت تتبلور ملامح مميزة للقطاع؛ "انضباطية" قائمة بذاتها، أو كيان غير معرّف

وغير معترف به، انسحبت منه قوات الاحتلال، حوَصر وأغلقت معابره، وتفردت "حماس" بحكمها له، حتى عندما تركت الحكومة لم تترك الحكم على حد قول إسماعيل هنية. ومن تلك اللحظة بات للقطاع مطالب بعينها. في عام 2017، وبعد أن وصلت جهود المصالحة إلى طريق مسدود، وفشلت محاولات تمكين حكومة الوفاق الوطني وأعيد إحياء اللجنة الإدارية التي شكلتها "حماس" لتتولى إدارة شؤون الحكم والمجتمع، حدث التحول الثالث بإعلان وثيقة السياسات والمبادئ، وفي جوهرها تدشين "مشروع غزة"، أو بالأحرى التماهي الكامل بين الحركة وبين غزة عبر استخدام تقنية "لائحة المطالب". تشكل هذه اللائحة صورة عن غزة على نحو ما هي عليه الآن، بالقطيعة مع أي تصور آخر (ما يبقياها مفصولة ومعزولة عن سياقها). فقد جاءت اللائحة كي تعين لغزة زمنا مخصوصا يحدد مطالبها واحتياجاتها وعلاقاتها الخاصة بمعزل عن المناطق الفلسطينية الأخرى.

نجحت "حماس" طوال 15 عاما في البقاء وإعادة إنتاج حكمها للقطاع بصورة منفردة، وطورت مصادر قوتها أو "أصولها الاستراتيجية"، رغم الضغوط الهائلة؛ الأمر الذي جعل الكثيرين يتساءلون عن الكيفية التي مكنت الحركة أن تفعل ذلك. تنطلق الورقة البحثية الحالية من فرضية مفادها "إن من بين عوامل كثيرة مكنت "حماس" من تحقيق ذلك، هو طبيعتها السياسية". هذه الطبيعة البراغماتية هي التي تفسر طريقة تفاعل الحركة مع الوقائع السياسية، وتقديمها التنازلات واستثمارها من أجل مكاسبها سواء على صعيد المقاومة والعلاقة مع إسرائيل، أو على صعيد إدارة الحكم وشؤون المجتمع. لقد استخدمت حماس مصادر قوتها بكفاءة بهدف المحافظة على حكمها؛ العنف والإكراه لضمان الخضوع والالتزام، استمرار عمل حكومة الوحدة الوطنية والادعاء بأنها تمثل الشرعية كونها جاءت عبر صندوق الانتخابات وأخيرا الموارد الاقتصادية والمالية. بالرغم من بلاغة الخطاب الكفاحي وأحيانا الديني، وتبني مواقف سياسية متشددة، لا يخفى على المراقب أن الحركة باتت محكومة في أداءها واستمرار حكمها وسيطرتها المنفردة إلى منطقتي التفاوض (المساومة)، أولوية السلطة على أي اعتبارات أيديولوجية أو وطنية أو أخلاقية أخرى.

الإطار النظري للورقة:

منذ أحكمت "حماس" سيطرتها على قطاع غزة، جعلت منه المكان الذي تبني عليه أحكامها السياسية، وتشتق منه تصوراتها الجديدة. وبموجب هذه التصورات صارت غزة الميدان الملموس المكتفي بنفسه؛ منه تولّد نمط معارفها الجديدة واختيارها وتنظيمها وتقديمها ومن ثم استخدامها في مجال تخاطبي (تفاعلي) بوصفها صورة غزة عن نفسها، إذ تم اختزالها في تعريف بيروقراطي يعبر عن نفسه في "لائحة مطالب" وظيفتها تشغيل جهاز حكومي يسيطر على المكان. التماهي مع غزة، والاستئثار بحكمها انطلاقاً من أولوية السلطة وأسبقيتها عند الحركة، حيثية مارست حماس السياسة والمقاومة لخدمة الوضع القائم بالاتكاء عليها.

كانت الحركة في حاجة إلى مرجعية جديدة تشكل قاعدة الارتكاز في توليد المعرفة المتمحورة حول الممكن السياسي (ومصدر شرعية الفعل السياسي)، سوف نطلق عليه "التأسيس المخصص". هذا التأسيس يمثل البنية التحتية لكل ما هو رمزي من سياسة وأيديولوجيا وأخلاق وخطاب سياسي وعلاقات دولية وإقليمية وبلاغة خطابية. وهو ما عبر عنه أحد الكتاب المقربين على الحركة عندما قال: إن حماس لا ترى الدنيا إلا من خلال ثقب إبرة غزة¹. وأيضاً تصريح القيادي فيها إثر ممارسات الاحتلال في القدس: التفرغ لحماية القدس يستلزم إنهاء معاناة غزة².

منذ عام 2007 استحال هذا المفهوم إلى مرجعية عليا حاکمة استبدل المرجعية القديمة (ميثاق 1987)، معبراً عن نفسه في "وثيقة المبادئ والسياسات العامة" التي أصدرتها الحركة في مايو/أيار 2017. وبموجبه، تخلقت ذاكرة سياسية جديدة لغزة، لأغراض التكيف السياسي، باختزالها في "لائحة مطالب" تقول عنها "حماس" على ألسنة قادتها والناطقين باسمها إنها مطالب إنسانية، بسيطة، مقبولة، محايدة، مجردة وبديهية.

¹ أسامة أبو ارشيد، مَحَاذِيرُ تُقَامِرُ بِهَا حَمَاسُ، العربي الجديد، 26 أكتوبر 2017. <https://www.alaraby.co.uk/opinion>

² أبو زهري: المخاطر بشأن القدس تستلزم تحويل موضوع المصالحة من شعارات الى اجراءات عملية، شهاب، 2017/12/6.

<https://shehabnews.com/p/25299>

العلاقة مع إسرائيل:

أحد الأصول الاستراتيجية في تحقيق بقاء حكم حماس في غزة يعود إلى الكيفية التي أدارت بها الحركة العلاقة مع إسرائيل انطلاقاً من فكرة اللائحة. وفي قلب هذه الكيفية يجري التركيز على الصراع باعتباره عملية مساومة. المساومة واحدة من المحددات الأكثر احتمالية لحل عقلائي عملي ممكن للنزاع للوصول إلى توقعات عقلانية تجنب الطرفين أخطار متبادلة، وبالتالي تحقيق أفضل الترتيبات التي يستطيع كل طرف الحصول عليها. اللافت أنه وبرغم صخب المدافع وعبارات الردع والانتصارات، كانت المرجعيات الفلسطينية السائدة تتراجع وتنزوي أمام مرجعية جديدة تنضبط بالتأسيس المخصص.

حماس جذرت نفسها في غزة حتى صارت غزة همها الوحيد، "وأقرب إلى تنظيم غزاوي على حساب الضفة الغربية والشتات، سواء لناحية الثقل والإمكانات والجناح العسكري"³.

إن التأسيس المخصص لقواعد الممارسة أعاد تعريف سلوك الصراع على أنه عملية **مساومة**. بمعنى أن قدرة كل طرف على تحقيق مكاسب تتوقف على الخيارات أو القرارات التي يتخذها الطرف الآخر. في غضون ذلك، تواصل سياسة "حماس" في غزة التآرجح بين الهدوء النسبي (وقف إطلاق نار قصير المدى مقابل تخفيف الإجراءات والقيود) والتصعيد المحسوب. بينما تواصل إسرائيل سياسة "جز العشب" دون أن تحاول تغيير واقع غزة ودون أن يخرج العنف عن نطاق السيطرة. فقد أدرك الإسرائيليون أنه لا يوجد في المستقبل المنظور وضع استراتيجي نهائي قابل للتطبيق يمكنه أن يضع حداً وبالتالي تحقيق السلام.

وحتى حينما أعلن بعض قادة الحركة عن أننا لن نترك الاحتلال يستفرد بأي منطقة، جعلوا من غزة نقطة الانطلاق، وأيضاً بما يعزز مكانة الحركة فيها. هذا الأمر وجد من بين مناصري الحركة من يرفضه "إن حصر الرد الفلسطيني من غزة دون غيرها يحتاج لوقفه جادة وهادئة، فلا يُعقل

³ أسامة أبو ارشيد، قطاع غزة والمشروع الوطني الفلسطيني، العربي الجديد، 20 أكتوبر 2017

<https://www.alaraby.co.uk/opinion>

ان يكون الغزي دون غيره من يدفع ثمن كل جريمة يرتكبها الاحتلال بغض النظر عن مكانها وحجمها وأهميتها"⁴

المفارقة، أن حماس قدمت نفسها بوصفها منظمة إسلامية ووطنية فلسطينية، تسعى للقضاء على إسرائيل وترفض الاعتراف بها وذلك من خلال المقاومة المسلحة⁵. ومن ناحية أخرى تحتاج حماس بصفته الكائن الحاكم لغزة إلى الحفاظ على النظام والسيطرة على المقاومة في غزة. تطلب هذا المأزق من حماس تحقيق توازن دقيق بين غض الطرف عن هجمات الآخرين ضد إسرائيل مع ضمان ألا يصل الأمر حد إثارة رد فعل إسرائيلي حقيقي يستهدف إضعاف/اسقاط حكمها في غزة.

باختصار، إن رغبة طرفي النزاع، حماس وإسرائيل، في تثبيت الواقع الراهن تستدعي بالضرورة أن يراعي كل طرف الخيارات والقرارات التي يتخذها الطرف الآخر. هذا هو التأسيس المخصص، الذي يجعل من غزة حقلا منفصلا، توطئة للحل المنفرد.

الجدير إن إسرائيل في كل حروبها على غزة لم تستهدف إعادة احتلالها أو اسقاط حكم حماس واتبعت عوضا عن ذلك استراتيجية استنزاف معدة بشكل رئيس من أجل إضعاف قدرات حماس وإيجاد فترات من الهدوء أطول من أي وقت مضى بين الصراعات على طول الحدود لتحقيق ردع متراكم خلال دائرة من الصراعات المؤلمة والعديدة التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى توقف كامل للهجمات على إسرائيل⁶.

⁴ إبراهيم حمامي، أن أوان تغيير استراتيجية المواجهة، شبكة البصرة، 13 أغسطس 2022.

https://www.albasrah.net/ar_articles

⁵ Isabel Kershner, Four Palestinian Militants Killed in Israeli Airstrikes, New York Times, October, 2012

<https://www.nytimes.com/2012/10/25/>

⁶ رفاييل إس كوهين وديفيد إي. تالير وآخرون، عملية الرصاص المصبوب إلى عملية الجرف الصامد، مؤسسة راند، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2017، ص 40.

ويبدو أن الحركة استطاعت أن تتكيف مع القيود والضوابط التي فرضتها حروب غزة فطورت تكتيكات جديدة أكثر تكيفاً مع هذا التحدي؛ منها مسيرات العودة والإبراك الليلي وتكتيكات كسر الحصار وإطلاق البالونات، والتحريض على شن عمليات الاحتلال في الضفة الغربية وداخل إسرائيل. باتت هذه التكتيكات الجديدة التي تربك إسرائيل، وتعيد الاعتبار للحركة، ولا تصل حد المجازفة بفقدان سيطرتها وحكمها في غزة، ضمن الأصول الاستراتيجية المتنامية المتكيفة مع لعبة المساومة والمنافسة المحدودة، توظفها حماس في إطار أولوية السلطة وليس حق العودة على سبيل المثال. وهكذا استطاعت حماس أن تتغلب على قيود العدو التي استطاع أن يفرضها من خلال الحروب على غزة، فصنعت لنفسها بدائل تمارس من خلالها لعبة المناورة الاستراتيجية معه.

المرجعية الجديدة

في عام 2017 أطلقت حماس وثيقتها الجديدة بفعل ما واجهته من تعقيدات الواقع السياسي. كان الولوج إلى العالم وتطبيع وجودها على المستوى الدولي ضرورة سياسية لتفادي الاستهداف والاختناق وبالتالي تثبيت وجودها في غزة. ولذلك كان ضرورياً لحماس أن تقطع من الناحية الفعلية صلتها بالميثاق الذي يحدد علاقتها بكل فلسطين وأن تعطي في وثيقتها الجديدة ما يلزم من المؤشرات إلى تحولها نحو الاعتدال والانفتاح والمرونة، وأن تُظهر براغماتيتها السياسية⁷، وأن ترسل هذه الإشارات إلى جميع الأطراف المعنية كي تغير انطباعاتها تجاه حماس، وبالتالي مواقفها وتعاملاتها مع الحركة. بعد عام من اعلان مشعل عن وثيقة حماس الجديدة التي قبلت فيها حماس بدولة فلسطينية على حدود 1967، صرح من تركيا ما يناقض ذلك عندما قال: "أن حماس لديها خطة لتحرير فلسطين تكتيكية واستراتيجية"⁸. لأنه ببساطة من لديه هذه الخطة لا يقبل بحل الدولتين كما جاء في الوثيقة الجديدة لحماس.

⁷ علي الجريايوي، وثيقة "حماس" الجديدة: نهاية المطاف أم بداية مسار جديد؟ مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2017، ص 66

⁸ مشعل: حماس لديها خطة تكتيكية واستراتيجية لتحرير فلسطين، دنيا الوطن، 12 أكتوبر 2018.

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news>

فعلياً لم تقصد حماس ما نصت عليه في وثيقتها الجديدة في أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة صيغة توافقية مشتركة، وبالتالي قبولها بالتسوية السياسية. فتقديراتها السياسية تقوم على قناعة أن إسرائيل قوضت هذا الحل. فعلياً هذا العنوان الكبير قصدت حماس من ورائه ما هو أصغر منه وهو غزة المكان الوحيد الذي تسيطر عليه. وبالتالي استعدادها لإدارة علاقات خارجية على هذا الأساس. وهي تقصد العواصم الغربية لتلتقط هذه الفرصة وأن تتعامل بجدية مع حماس كما جاء على لسان خالد مشعل داعياً الإدارة الأميركية الجديدة إلى التقاط الفرصة والموقف الإيجابي الحمساوي لعمل مقاربات جديدة⁹. ما بين الوثيقة التي تقبل بدولة فلسطينية وكلام مشعل عن خطة لتحرير فلسطين هناك شيء واقعي أكثر وهو حماس غزة، إذ تبدو الوثيقة وخطته لتحرير فلسطين فقط مجرد شعار لا يدخل في الممارسة وإنما في منطق اللا معقول.

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة سعدت مجموعة من الكتاب المحسوبين عليها. قدما خطاباً جديداً واقترحوا موقف سياسية غير معهودة في البحث عن حلول خاصة لغزة. وهو نوع من الخطاب الجديد لحركة حماس يمرر عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو إن شئت الدقة، المساومة عبر الرسائل. فمن المعلوم أن إسرائيل، وهو ما قالته فعلياً، تحلل كل ما يكتب على الصفحات الشخصية لقيادات حماس. هؤلاء الكتبة الجدد أحلوا تقريباً كل ما كانت حماس تحرمه في السابق من التفاوض المباشر، إلى إقامة دولة في غزة. وقد طالب أحدهم من غزة عبر حسابه على (فيسبوك) في 28 آب/أغسطس 2018: بالانفصال عن السلطة والذهاب إلى كيان فلسطيني مؤقت كنواة انتقالية تجمع الكل الفلسطيني¹⁰، وأنه ليس عيباً أن يتم التفاوض بين حماس والاحتلال مباشرة في ظل تأزم الموقف¹¹. وآخر تساءل عن إمكانية قيام صانع القرار في القطاع بدعوة صانع القرار في دولة الاحتلال للالتقاء في معبر بيت حانون من أجل مناقشة أوضاع

⁹ خالد مشعل لترامب: وثيقة حماس فرصة لعمل مقارنة جديدة، حديث اليوم daytalk، 3 مايو 2017.

<https://daytalk.net/post>

¹⁰ هل تُقام دولة فلسطينية في قطاع غزة؟، دنيا الوطن، 6 إبريل 2019. <https://www.alwatanvoice.com/arabic/>

¹¹ بعد أزمت غزة.. هل تفاوض حماس إسرائيل؟ دنيا الوطن، 30 إبريل 2017.

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news>

غزة لإيجاد حل مباشر بين الطرفين بعيداً عن تدخلات شياطين الأنس والجن¹² [ويقصد السلطة الفلسطينية].

تحليل المساومة ودورها في إدارة الأصول الاستراتيجية

تقوم ممارسة المساومة في إطار المقاومة التفاوضية على كيفية إدارة أصول القوة الاستراتيجية حيث لا تنفصل عن مبدأ التأسيس المخصص مكانياً. وحماس المسيطرة على غزة تدرك أن الوصول إلى التأثير في الخصم لا يكون إلا في إطار قائمة من المطالب المعقولة التي يستطيع الطرف الآخر قبولها واعتقاده أن إمكانية الالتزام متاحة لكلا الطرفين لتحقيق أفضل الترتيبات التي يستطيع الحصول عليها. في هذا الإطار المحدد بالمطالب الإجرائية يبنّي مجال تخاطبي برامجتي يوجه توجيهها عملياً ويستوفي المطلوب منه، ويتأسس على مراتب من العرض والاعتراض والرد.

وفقاً لهذا المنطق في تحليل المساومة يراقب الخصوم سلوك بعضهم البعض ويقومون بتفسيره وأن كل منهم يدرك أن أفعاله يتم تفسيرها وتوقعها. فتصبح التوقعات مركبة لأن كل طرف يعتقد بأن الطرف الآخر يفعل ذلك. وفي مساحة المساومة يفضل أن يأخذ ما هو أقل على ألا يصل إلى أي اتفاق أبداً. هنا تتراجع القضايا الكبرى المعقدة وتقدم القضايا العملية، ويتحمل كل طرف عدد من الضغوط المقبولة، على سبيل المثال تدمير قطاعات من البنية التحتية لقطاع غزة من جانب إسرائيل التي تدخل لاحقاً في سيناريو إعادة الاعمار، وتحمل الأخيرة عدد من الرشقات الصاروخية لفصائل المقاومة؛ لأن المقابل هو أن إسرائيل تتصرف بغزة في إطار مشروع استراتيجي هدفه تفكيك القضية الفلسطينية وعزل مناطقها من أجل استهداف ما تعتبره إسرائيل مهما في مخططاتها وهو الضفة الغربية والقدس. كان ثمن ترك

¹² إعلامي سابق بداخلة غزة يُطالب بقاء فلسطيني إسرائيلي بمعبر إيريز.. وهذا رد المتابعين، دنيا الوطن، 2018/6/21.

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/>

إسرائيل للقطاع هو خطط الاستحواذ وابتلاع الضفة الغربية والقدس حيث نلحظ تنامي مشاريع التهويد والقضم والضم هناك¹³.

تضع حماس قيوداً على إدارة أصولها الاستراتيجية (المادية والمعنوية وتشمل التفويض بالصلاحية سواء بالانتخاب أو بحكم الأمر الواقع أو بالشرعية الثورية، وأيضا الموارد الاقتصادية والمالية وبالقدرة على ممارسة العنف والإكراه) وهي: اقتصار استعمالها على غزة، وضمن منطق "لائحة المطالب"، ومنطق الحرب المحدودة، والمناورات الاستراتيجية ذات المحصلة الصفرية؛ أي ما يحول دون الاندفاع إلى الطرف الأقصى للنزاع البحت (الحالة الحدية) وأن تبقى تعمل ضمن حدود وإمكانات المساومة الضمنية أو الصريحة وبالتالي استبعاد ما لا يقبل المساومة من "لائحة المطالب".

وحدت حماس بين اللائحة وغزة، واستخدمت هذه الصورة المعرفية (غزة وما تمثله) بأسلوب خاص لتكوّن قائمة بموضوعات مُعدة سابقاً قبل الدخول في عملية التفاوض والتفاعل الحقيقي حولها. حيث تتضمن مطالب عليا وأخرى دنيا. تخلق هذه اللائحة قالباً ذهنياً معداً وجاهزاً حول ما تمثله غزة، ما يمكنها من التأثير في الآخرين بسهولة عبر ترجمتها إلى أرقام وإدخالها في منطق حسابي بحت: كمية البضائع التي تحتاجها غزة، عدد الشاحنات التي تدخل، كمية الوقود، مواد البناء، أوقات المعابر، مساحة الصيد، وصولاً إلى توسيع مساحة الاستيراد والتصدير، إنشاء مشاريع تنموية، خفض معدل البطالة، خط الغاز بمحطة الكهرباء، إمداد خط 161، الممر البحري لقطاع غزة، انسيابية حركة البضائع والأفراد والمعابر.

وهذا يجعل من لائحة المطالب إطاراً عملياً أكثر واقعية يمثل الحد الأدنى ويوفر صيغة توافقية لدى الأطراف المعنية كافة، قائمة بالأهداف التي يجب بلوغها كما يجب أن تكون عليها غزة بالنسبة للطرف الآخر أي أن يكون وسطاً بين عرضه المبدئي والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه. فهذه اللائحة لم تتجاوز العرض الإسرائيلي للفلسطينيين لحل المسألة الفلسطينية عن تصور

¹³ علي الجرباوي، إسرائيل اليمينية تدفع بخيار حل الدولة الواحدة، متاح على الرابط: <https://www.alquds.co.uk/>

الحكم الذاتي. كما تدخل هذه اللائحة في دائرة الحل الإنساني الذي يجري فرضه على الفلسطينيين، كما أنها قادرة على أن تخلق أرضية للتوافق بين الأطراف تجري مساحة التفاوض في أولوية المحتويات.

لائحة المطالب بين التمثيلي والفعلي

منذ صعود حركة حماس 2007 تطغى عليها وتهيمن فكرة "اللائحة" بما تضمنه وتحويه عناوين من المطالب الرئيسية والفرعية وقد اقتصرت على ما هو ممكن ولم تتجاوزه. وتمثل اللائحة الجانب الإنساني، الذي تراه الحركة وتقدمه على الدوام على أنه يعين الموضوع (غزة) أمام العالم، وتحدد الاهتمامات الأساسية لهذا الموضوع التي تشغل بال النخبة الحاكمة في غزة. تصبح العلاقة بين غزة واللائحة هي علاقة تشيؤ ومعاملتها باعتبارها موضوعاً للتبادل؛ فلا تحضر المعرفة بغزة إلا بحضور اللائحة. ولا تهم العناوين التي لا تتضمنها اللائحة فقد تكون ضمن لوائح أخرى تخص الفلسطينيين الآخرين، أما غزة فلها لائحتها الخاصة. تأخذ هنا علاقة غزة بالمناطق الفلسطينية المحتلة علاقة حضور وغياب حيث تغيب الجغرافية التاريخية والذاكرة الوطنية وتحضر اللائحة المحكومة بالسياق والتأسيس المخصوص المكاني.

رغم أن "حماس" تقوم على خطاب تحرري يرتكز على مضمون ديني ووطني يرفض الوجود الصهيوني في فلسطين، لكنه، ومنذ أن أصبحت تحكم قطاع غزة، بقي مجرد شعار لم يدخل في منطلق الممارسة.

مشكلة غزة الفعلية

من المعلوم أن قطاع غزة يشكل شريطاً ساحلياً ضيقاً في جنوب فلسطين، لا تتجاوز مساحته 360 كم مربع، وأن حوالي 70% من سكانه هم من اللاجئين. في الواقع، لا تكمن معضلة غزة في واقعها المأساوي اليوم فحسب، وإنما، طبقاً للسياق التاريخي، في استحالة أو عبثية اختزالها

في تعريف بيروقراطي معبرا عنه في لائحة من المطالب، تستدعي بالضرورة جهازا حكوميا للعمل على تلبيتها وتنفيذها.

أولاً، السكان واللاجئين

تواجه غزة تحديات جوهرية تتمثل في أن غالبية سكانه من لاجئي حرب 1948 لا تستطيع موارد غزة تلبية احتياجاتهم وهي بالكاد تكفي سكان غزة قبل مجيء اللاجئين. كما أنها تعاني من مشكلة تفكيك في الجغرافية التاريخية، فغزة ليست مفصولة عن الضفة الغربية فقط بل وعن الفلسطينيين في مناطق 1948. تم استكمال في هذا التفكيك بعدما فصلت عن الضفة عام 2007.

لم تحول حماس موضوع لاجئي غزة إلى أداة وخطاب سياسيين للضغط من أجل عودتهم حيث هجروا بل لجأت إلى اختراع مسيرة العودة وهي لم تقصد فعليا عودة اللاجئين من حيث أتوا وإنما كانت تقصد شيئا آخر من خلال خلق صورة جديدة للمقاومة تتناسب مع تحقيق اللائحة. ومن هنا استكملت مسيرة العودة بمطلب كسر الحصار ثم تكشفت الممارسة لمسيرة العودة أن أفقها الممكن هو إدخال الأموال فحسب.

ثانياً، المصالحة

دخلت فكرة المصالحة بعد عام 2007 إلى المجال الفلسطيني لمعاودة ردم هوة الانفصال بين غزة والضفة. غير أن فكرة اللائحة كانت لها الأولوية. فجل ما تريده حماس من السلطة الفلسطينية أن تخلصها من الورطة الاقتصادية التي وجدت نفسها عالقة فيها. فكانت تشتترط دوماً أولوية استيعاب وتسكين موظفيها في غزة، يليها إلغاء الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطة تجاه غزة¹⁴ التي فاقمت من تردي الأوضاع. فالمصالحة، إذن، مجرد خطوة تكتيكية

¹⁴ حماس تطرح مبادرة جديدة لإنهاء الانقسام، الجزيرة نت، 2017/8/3. <https://www.aljazeera.net/news/arabic/>

تهدف إلى تحقيق غاية أسمى وهي تحقيق المطالب التي تضمنتها اللائحة وليس خطوة على طريق الوحدة الوطنية وإصلاح النظام السياسي وبناء استراتيجية موحدة.

ثالثاً، التنقل

فقد تضمنت فكرة اللائحة مطالب بعيدة المدى مثل ميناء ومطار. فالسفر بالنسبة لأهالي غزة كما هو معروف، متعثراً بسبب الإغلاق المتكرر للمعابر.

وهكذا فإن العناصر المغيبة عن فكرة اللائحة أنها لا تتحدى الجغرافيا المصنوعة استعمارياً بقدر ما أنها تتكيف معها. كما أنها تكسر الذاكرة الوطنية ولا توصل معها. إن فكرة اللائحة تقوم على سياسة بدون ذاكرة وطنية تُستغل لغرض منطوق سياسي لا يمكنه أن يدوم لأن مشكلة غزة أكبر من منطوق اللائحة. وبالتالي إن هذه اللائحة ليست بدون ثمن سياسي كما يدعي البعض. هي طريقة في الحكم والسياسة بدون ذاكرة وتاريخ، وحاضرة في ممارسة المقاومة التي أصبحت تضبط ممارساتها باللائحة. وهكذا أصبحت اللائحة هي المشروع السياسي للمقاومة.

رابعاً: التنمية والحوكمة في غزة

تعد الحوكمة إحدى القطاعات التنموية في قطاع غزة التي تنتهج معرفة مشروطة باللائحة. إلا أن هذا القطاع يعتمد على المعونة الخارجية ويفتقر إلى المقومات الذاتية. بسبب أنه مطوق ومعزول عن امتداده الجغرافي الطبيعي غير متجاور مع بقية الأراضي الفلسطينية وخاضع للسيطرة الإسرائيلية التي استكملت مخطتها بفصل غزة عن الضفة من أجل إخماد المطالب والتطلعات الفلسطينية بتعويض بمكاسب اقتصادية ضيقة تعيد إنتاج تكيفهم مع الاحتلال.

هنا نقول التنمية بأفق إسرائيلي حيث إبقاء غزة على حافة الانهيار من دون دفعها تماما من فوق الحافة.

تعتبر لائحة المطالب عن نهج تنموي لا يعاكس أبدا المسار التنموي الطويل المتبع تجاه قطاع غزة. نحن نفترض أن عملية التنمية في قطاع غزة ليست مشكلتها في الإفكار التنموي كما ذهبت سارة روي والتي تقترح للخروج من هذا الإفكار إعادة دمج القطاع في الاقتصاد العالمي¹⁵. فالعالم العربي مدموج في الاقتصاد العالمي ومع ذلك يعاني من الفقر، ناهيك أن قطاع غزة ليس مفصولاً عن الاقتصاد العالمي بقدر ما هو مدمج فيه أكثر. فضلا عن ذلك ان اقتصاد غزة كان وضعه أفضل قبل انفصال غزة عن الضفة، وكذلك أفضل مما هو عليه اليوم عندما كانت غزة والضفة تحت الاحتلال المباشر. فسارة روي التي تذهب إلى أن إسرائيل سعت وما تزال إلى تدمير اقتصاد غزة لا تشير إلى تلك الوقائع. إن إسرائيل بعد خروجها من قطاع غزة عام 2005 سعت إلى إعادة تشكيل اقتصاد غزة ليس من بوابة الإفكار التنموي بل وضع هذا الإفكار في سياق يتخطاه ويبقيه في آن مصداقا للمثل الشعبي الدارج "قوت ولا تموت". فلائحة المطالب، المنطق الاقتصادي التنموي للحكومة في قطاع غزة، زادت من المصاعب الاقتصادية. ونحن نفترض أن نهج عملية التنمية في قطاع غزة جاء كاستجابة لسياسات إسرائيل تجاه قطاع غزة، وأن منطق اللائحة لا يتحدى هذا النهج. يمكن القول إن حدود وإمكانات منطق التنمية في قطاع غزة بوصفه محصلة للاستراتيجية الإسرائيلية في فلسطين يقدم وينظم وفق نموذج مسبق لقطاع غزة وموقع الأخير من الجغرافية الفلسطينية ككل وارتباطًا بالمشروع الاستعماري في فلسطين.

إن المعضلة التنموية في قطاع غزة ليست في الضعف المادي لغزة من حيث الموارد والأصول الاقتصادية، بل تكمن بالأساس في أنها تشتغل وفق تلك الحدود والإمكانات التي تروم بالأساس في إبقاء غزة لا هي ضعيفة بلا تنمية ولا هي قوية تنموياً. وهذا ما يفسر بالضبط الواقع الحالي لقطاع غزة بكل تعقيداته ويكشف حدود اللائحة كمنطق تنموي حكومي.

¹⁵ سارة روي، قطاع غزة: السياسات الاقتصادية للإفكار التنموي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2018.

وعلى سبيل المثال وبالرغم من كل الكلام الكثير منذ عقد ونصف عن الواقع الصعب في غزة، وأنه ينتقل من سيء إلى أسوأ، ومع ذلك إنه باقٍ ومستمر ولم يحدث أي انهيار شامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي طالما حذرت منه المؤسسات الإعلامية والأوساط السياسية. وبالطبع هذا لا ينفي وطأة الآلام التي يكابدها القطاع، والتي تجد تفسيرها في هذا الواقع المعلق بين التنمية ونقيضها، بين وجودها الظاهر وانعدامها الفعلي. بحيث تبدو أوضاع القطاع أبعد ما تكون عن أي تحسن لكنها تتحسن، وأبعد ما تكون عن التنمية لكنها تنمو، وأنها تبدو تنذر بمزيد من التآزم لكنها لا تتآزم بالتمام ولا يبلغ التآزم حده الأقصى. إن لائحة المطالب تعكس بالضبط هذا المنطق من الحد الأدنى.

وبالتالي لا نفسر الحصار المفروض على قطاع غزة منذ 2006، بوصفه سياسة ضد التنمية، بل إن جذور سياسات الحصار تعود إلى أقدم من تلك اللحظة بحيث تكمن في المنظور الإسرائيلي لقطاع غزة بوصفه المتغير المستقل الذي يعين حدود التنمية في قطاع غزة، والذي ركب عليها سياسات اقتصادية وتنموية معينة، وأن عملية التنمية في قطاع غزة جاءت كاستجابة لسياسات إسرائيل تجاه القطاع.

وعليه، إن المعضلة في عملية بناء الثروة، وبالتالي التنمية، في قطاع غزة ليست في كونها معدومة وكذلك ليست في كونها موجودة أو ممكنة، بل في أنها تحمل ضغوطا ومغارما واستحقاقات واشتراطات المنظور الإسرائيلي لقطاع غزة. هذه الحدود والإمكانات تتبدى في التعليم والحوكمة والصحة والشباب والاستقرار السياسي، سياسات الإفقار التنموي المقصودة والممنهجة بحيث لا يخضع لسياسات المحو والإبادة بالتمام ولا يبقى على حاله كما هو عليه، وكذلك في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية، وتقدير احتياجات قطاع غزة، وحدود التعافي بعد كل حرب تشنها إسرائيل على القطاع، بل حتى حروبها تلك مشروطة بكونها لا تمس منطق التنمية في قطاع غزة.

إن المشكلة هنا ليست في نقصان التنمية وكذلك ليست في اكتمالها بل تكمن في نهج تنموي خاص بقطاع غزة واقع بين النقصان والاكتمال. وهنا يوجد تعليم في قطاع غزة، لكنه يبقى تعليما معلقا بحيث يستحيل أن تثبت أو تنفي وجوده. ويوجد قطاع صحي في قطاع غزة ولكنه

قطاع صحي معلق بحيث يستحيل أن تثبت أو تنفي وجوده. وهكذا تنسحب هذه المنهجية على باقي القطاعات التنموية الرئيسية.

اللائحة استكمال تفكيك الجغرافية الفلسطينية

لا تأخذ سياسات اللائحة في اعتبارها تركيبة البنى المصنوعة استعمارياً بقدر ما تأتي متكيفة معها فتستكمل النسق العام للخضوع. فمن جهة تمنع نشوء وعي بديل ومغاير يتصدى للتشظي الفلسطيني على اعتبار أن أي وعي بديل لفكرة اللائحة غير واقعي. فاللائحة تمثل ما هو ضروري في ظل الأزمات المتلاحقة التي تعصف بالحالة الفلسطينية، وهي تمثل أيضاً ما هو مقبول لدى جميع القوى. كما أنها تأخذ أولويات الحياة اليومية لتعزيز الصمود، وهي تأخذ ما هو أنفع للناس فتقدم العاجل على الآجل. لكن ما يغيب عن هذا التسويغ هو أن هذه الأزمات المجتمعية التي تبرر فكرة الحل باللائحة هو أن كلاهما، أي الأزمات والحل باللائحة، صناعة وليساً تعبيراً عن وضع طبيعي فهي حل من جنس المشكلة.

ومن جهة أخرى تأتي فكرة اللائحة كعنصر مساند للتقسيمات الفلسطينية (أو الجغرافيا الكولونيالية)، وأخيراً القبول بدور وظيفي ضمن مشروع السيادة الكولونيالية والقبول ببنية علاقات القوة والتعامل معها كمعطى قدرتي لا يمكن الانفكاك منه. وهي من هذا اللحاظ تمثل أقصى العقلانية السياسية في السياق الاستعماري ضمن "السياسة" الإجرائية وآليات السلطة المقنونة لإسناد الجهاز البيروقراطي في بعد جغرافي مخصوص يركز القوة ويضعها خارج الناس. إن مشكلة الطبقة الحاكمة في غزة وهنا تكمن في نمط إدارتها للمسألة السياسية باللائحة لأغراض الهيمنة تستكمل العلاقة الانهيارية بالمسألة الفلسطينية والعلاقة الانحلالية بالذاكرة فلا تقوم على وعي استراتيجي بالتاريخ.

خاتمة

إن أحد الأصول الاستراتيجية لبقاء حوكمة حماس في غزة يعود إلى الكيفية التي أدارت بها الحركة النزاع مع إسرائيل. وفي قلب هذه الكيفية يجري التركيز على الصراع باعتباره عملية

مساومة أكثر من أي اعتبار آخر، فيها يأخذ كل طرف قيم الطرف الآخر لتحقيق أفضلية استراتيجية لتحسين التوقعات المتبادلة لحفظ البقاء. وصار محتملاً أن تقوم استراتيجية النزاع، بوصفها عملية مساومة يراقب فيها الخصوم سلوك بعضهم، على المزج بين النزاع والمصلحة المشتركة. من هذه الحيثية صارت ترى حماس غزة من دائرة التحكم السياسي ودائرة الانتقال إلى نظرية المفاوضات وصنع القرار والاختيار العقلاني.

إن أولوية التأسيس المخصص على أي اعتبار آخر أدخلت حماس قطاع غزة في دائرة الأداء السياسي التحكيمي داخلياً وأعني في العلاقة مع الناس، ونظرية القرار كاختيار عقلائي في العلاقة مع إسرائيل لحفظ البقاء. مشكلة التأسيس المخصص المكاني كمصدر للفعل السياسي أنه يعمل داخل البنى المصنوعة استعمارياً دون القدرة على تحديها. من هذه الحيثية قدمت حماس السياسي على الوجودي، وعينت السياسي بعملية المساومة لتحقيق مجموعة من الأغراض تصب في تثبيت الأمر الواقع بعد 2007 الذي لا يعني سوى توكيد دعائم حوكمتها. وفي الأثناء تتصرف هي في غزة لخلق أوضاع مقلقة لإسرائيل، لتحسين شروط الحكم وقد تكفلت هي بغزة وتطالب الفلسطينيين الآخرين بتفعيل المقاومة في الضفة.

لقد حولت حماس غزة مقياس كل شيء وإلى ميدان لممارسة القوة السياسية بتحويل الأصول الاستراتيجية إلى أوراق ضغط تستعملها في المقاومة التفاوضية¹⁶.

تمثل لائحة المطالب ترسيخ الممكن في الخطاب السياسي يهدف إلى اشتقاق جهاز حكومي محلي يدير السكان تحت الاحتلال. ولا تفسر اللائحة بالاضطرار والضرورة كما تتذرع بقدر ما هو انحكام لمجال الممكن السياسي الذي يفتح سبيلاً إلى كفاءات وغايات سياسية متنوعة لخلق كينونة جهاز سياسي يعمل في الشرط الاستعماري ولا يتعالى عليه والخروج منه بل يتقاسم السلطة ويشترك الاحتلال إدارته للسكان.

تهدف لائحة المطالب تحرير السياسية الفلسطينية من فكرة الواجب وما تنتجه من قيم مرتبطة بها كالضرورة والحق والثبات والمواجهة الجذرية مع الشرط الاستعماري، واحلال محلها مطالب

¹⁶ يمكن القول إنه منذ العام 2007 تراجعت المرجعية الدينية والمرجعية التحررية وأصبحت حماس لا تفسر بهاتين المرجعيتين وإنما صارت تفسر بنظرية المفاوضات وبمنطق اللائحة وبأولوية السلطة.

انسانية خالصة باردة ومحايدة ومجردة موضوعها غزة فقط، وبالتالي فك استكمال تفكيك الرابطة الكلية، والدخول في حلول منقوصة ومخصوصة ومحصورة بفئة سكانية معينة وبقطاع جغرافي معين. وبالتالي تمثل اللائحة صيغة "مقاومة" تخدم الواقع لا الخروج منه وعلى أرضية الشرط الاستعماري نفسه التي تسعى للتحرر منه. وبذلك، يصبح مفهوما أن حماس لن تتخلى عن سيطرتها طواعية، والانقسام لن ينتهي حقا، وجولات الحوار مجرد ذر للرماد في العيون وامتصاص الاحتقان الشعبي ومواجهة الضغوط.

توصيات

(1) لا يحتاج النهوض بالحالة الفلسطينية، والخروج من مأزقها، إلى أسئلة جديدة فحسب؛ بل إلى فعل سياسي يقوم على انتفاضة شعبية شاملة لقطع الطريق على ترسيخ بدائل سياسية هي أشكال محورة لمنطق الحكم الذاتي نفسه. إن أي فعل ينطلق من التأسيس المخصص المكاني لا يأخذ في اعتباره تركيبة البنى الاستعمارية لا يعول عليه، فهذا التأسيس هو نوع جديد للحكم الذاتي كبداية سياسية تشكل الركيزة النهائية للتسوية الدائمة ولتحقيق خطة الفصل واستكمال تقطيع الجغرافية الفلسطينية¹⁷.

(2) في الحقيقة انطوت مسيرة العودة على فرصة عظيمة كان يمكن أن تتحدى هذه الجغرافية لو ترك الناس يواجهون الاحتلال على السياج الحدودي بدون عنف، واستكملت هذه الخطوة بحل السلطة في غزة، وإعلان حماس على الملأ أنها مثلما تركت الحكومة فهي أيضا تترك الحكم، حتى لو اقتضى الأمر أن تحل نفسها كتنظيم في مقابل

¹⁷ راجع بهذا الخصوص كتابات على الجرياي: الحكم الذاتي: دراسة حول المفهوم والنموذج»، المستقبل العربي، العدد 478، السنة 41 (كانون الأول 2018): ص 109-130؛ وانظر أيضا على الجرياي، إسرائيل والحكم الذاتي لفلسطين: المفهوم وصلاحيته النموذج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 114 (ربيع 2018)، ص 49-65.

توريط الاحتلال بالمسؤولية الكاملة عن القطاع وأن تندرج هي في المقاومة الشعبية وتعيد هيكلة تنظيمها بما يتلاءم مع هذا التوجه. أما وإن حماس لم تفعل، فيمكن اليوم وعلى ضوء تطورات الحالة أن تسعى نحو توريط الاحتلال بعودته لغزة وتحمله المسؤولية الكاملة عن القطاع. مع السعي نحو استكمال هذه الخطوة بشكل مماثل في الضفة؛ حينها سيضطر الاحتلال أن يبتلع كل فلسطين التاريخية مرة أخرى. هذه ليست دعوة للاحتلال بالطبع، لكنها دعوة لوضع حد للإدارات الذاتية التي فشلت تماما وتحولت إلى مواقع لممارسة النفوذ والهيمنة على شعب ما زال يرزح تحت نير الاستعمار الصهيوني الذي ما زال فعلياً يفرض سيطرته من رأس الناقورة الى أم الرشراش بل وعلى الشرق الأوسط. إنها خطوة تقطع الطريق على مخططات الاحتلال في عزل غزة وجعلها الحل النهائي للمسألة الفلسطينية، وضم أجزاء من الضفة وترك بقيتها لحل مركب بحيث تصبح غزة دولة فلسطينية بشكل تلقائي، ودون أن تضطر للاعتراف الرسمي، وتنظيم علاقة الدولة الفلسطينية الغزية بملحقاتها في الضفة الغربية.

(3) أظهر عدوان "حارس الأسوار" 2021 والرد الفلسطيني عليه أهمية التوجه نحو تطوير استراتيجية تكامل الساحات بما يتخطى التأسيس المخصص المكاني، وليس بتعميم نموذج غزة كما تروج له الحكومة التي تدير قطاع غزة، بل عبر انضواء الكل في إطار جامع يراعي قدرة الناس على المواجهة. في هذه الأثناء يجدر الانتباه إلى ضرورة تعزيز البقاء والصمود وتوسيع مساحة الاشتباك في الأراضي الفلسطينية والمحافظة قدر المستطاع على منظومات الخدمة والمكتسبات الفلسطينية وقطع الطريق على المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تكريس الفصل والضم وبالتالي الاجهاز والتبديد.